الفصل الخامس

مناقشة لأطروحات الشيعة حول الإمامة

آيتان في سورة النساء تنفيان دعوى أن إنكار الإمامة سبب لخلود المسلم في النار

استمعت على مدى السنوات السبع الماضية إلى دفاع علماء الشيعة عن مبدأ الإمامة وأسباب تعظيمهم لمكانتها في الإسلام واشتراطهم الإيمان بها لدخول الجنة، وقرأت ما كتبوا عن هذا الأمر في العديد من مصادرهم، وقد استمعت إلى هذه الآراء والحجج بقلب مفتوح، وكنت مستعدا لاعتناقها لو أنني اقتنعت بها.

استمعت، وقرأت، وتريثت في الوصول إلى حكم ونتيجة. وبعد سنوات من الاستماع والقراءة والتريث، أقول اليوم بصراحة شديدة: إنني لم أقتنع بأطروحات علماء الشيعة حول الإمامة والصحابة والإمام الغائب، وبقية المسائل التي عرضت ملخصا لها في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

وسأبين أسباب عدم اقتناعي من خلال مناقشتي لأطروحات مركز الأبحاث العقائدية والأدجلة التي استشهد بها للدفاع عن عقائد الشيعة الإثني عشرية.

أول الأسباب التي دفعتني لرد أقوال الشيعة في الإمامة هي أنها مخالفة لأمور واضحة وصريحة في القرآن الكريم.

أبدأ بما جاء في سورة النساء، في الآيتين ٤٨ و ١١٦، من أن الذنب الوحيد الذي لا يغفره الله تعالى هو الشرك به، وليس إنكار الإمامة.

والخلاف بين الطرحين واضح جدا وقاطع ولا يحتمل المساومة أو التلفيق؛ فالمؤمن بدين محمد ﷺ، إما أن يصدق القرآن الكريم الذي يؤكد أن الله تعالى يغفر الذنوب جميعا إلا الشرك، وإما أن يصدق السيد السيستاني وجمهور علماء الشيعة قديماً حديثاً الذين يقولون "الذي لا يعتقد بإمامة أحدهم (يعنون الأئمة الإثني عشر) على حدّ الشرك بالله، وأن من يموت ولا يعرف إمام زمانه يموت ميتة جاهلية، ويكون من الهالكين الخالدين في جهنم".

وأنا مطمئن أن الصواب كله في تصديق القرآن الكريم ورد كل ما سواه.

وقد شرحت في رسالة كتبتها سابقا عن التوحيد أنه من غير الممكن تجاوز المعنى الضخم والكبير في الآيتين العظيمتين من سورة النساء. يقول تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا﴾. (النساء: ٤٨) كما يقول

أيضا في السورة نفسها: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ﴾. (النساء: ١١٦)

كتب التفسير المشهورة متفقة تقريباً في القبول بالمعنى اللغوي الظاهر في الآيتين الكريمتين. قال الإمام الطبري في تفسيره للآية ٤٨ من سورة النساء عَنْ عَبْد اللَّه بْن عُمَر أَنَّهُ قَالَ : "لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَة : ﴿ قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ (الزمر: ٥٣) ، قَامَ رَجُل فَقَالَ : وَالشِّرْك يَا نَبِيّ اللَّه . فَكَرِهَ ذَلِكَ النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾.

ويضيف الطبري: "حَدَّثَنِي مُحَمَّد بْن خَلَف الْعَسْقَلانِيّ ، قَالَ : ثنا آدَم ، قَالَ : ثنا الْهَيْثَم بْن حَمَّاد ، قَالَ : ثنا بَكْر بْن عَبْد اللَّه الْمُزَنِيّ ، عَنْ ابْن عُمَر ، قَالَ : كُنَّا مَعْشَر أَصْحَاب النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا نَشُكّ في قَاتِل النَّفْس ، وَآكِل مَال الْيَتِيم ، وَشَاهِد الزُّور ، وَقَاطِع الرَّحِم ، حَتَّى نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَة : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾ فَأَمْسَكْنَا عَنْ الشَّهَادَة . وَقَدْ أَبَانَتْ هَذِهِ الْآيَة أَنَّ كُلّ صَاحِب كَبِيرَة فَفِي مَشِيئَة اللَّه ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ ، وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ عَلَيْهِ مَا لَمْ تَكُنْ كَبِيرَة شِرْكًا بِاَللَّهِ" .

أما القرطبي فأشار في تفسيره إلى ما يأتي: رُوِيَ أَنَّ النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَلا: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ (الزُّمَر : ٥٣) فَقَالَ لَهُ رَجُل : يَا رَسُول اللَّه وَالشِّرْك ! فَنَزَلَ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ

وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾. وَهَذَا مِنَ الْمُحْكَم الْمُتَّفَق عَلَيْهِ الَّذِي لا اخْتِلاف فِيهِ بَيْنَ الأمَّة. (انتهى النقل)

يمكن الاستدلال بالآيتين الكريمتين على كل من يقدم في الإسلام أمرا على أمر التوحيد. فمن قال: إن السياسة أعظم أمر في الدين أجيب بهاتين الآيتين. ومن قال: إن منكر الإمامة مخلد في النار يكون الرد عليه بهاتين الآيتين. ومن قال: إن إقامة نظام الخلافة من جديد أعظم أركان الدين يكون الرد عليه أيضا بهاتين الآيتين.

ثم إن من حق الباحث أن يستنتج أمراً آخر في غاية الأهمية:

إن أي عالم دين يخالف أمراً شديد الوضوح في القرآن الكريم، ويتصل بأعظم أمر في الدين، لا يمكن الوثوق بسائر اجتهاداته الأخرى.

وأي مذهب يخالف أمراً شديد الوضوح في القرآن الكريم، ويتصل بأعظم أمر في الدين، لا يمكن الوثوق بسائر اجتهاداته الأخرى.